عبدالمنعم علي عيسى

سقوط آخر القلاع

يختلف حزب «العدالة والتنمية» المغربي، وهو الاسم الذي يتوارى خلفه تنظيم «الإخوان المسلمين» في بلاد المغرب، عن باقي نظائره في البلدان العربية، فعلى الرغم من أن جل تلك النظائر كانت سابقة له، أي لحزب «العدالة والتنمية»، في التأسيس، وبعضها يسبقه بنحو نصف قرن كامل، فهو لم يتأسس رسمياً إلا في العام ١٩٦٧ في حين كانت ولادة نظيره المصري، مثلاً، قد حدثت في العام ١٩٢٧، إلا أن ذلك لم يقف حائلاً بين التجربة وبين خصوصيتها التي تمايزت بدرجة أظهرت الحزب في بداياته على أنه الأكثر انفتاحاً على «الحداثة الإيجابية» حيث للمصطلح هنا مفهوم مغاير لفهوم الحداثة الشائع، كما وبرزت في تجربته أيضاً ملامح ديمقراطية داخلية فعلية لم تكن موجودة في أنضج الأحزاب اليسارية المغربية، بما فيها حزب «الاستقلال»، ومن بعده «الاتحاد الوطني للقوى الشعبية»، تحت زعامة المهدي بن بركة الأسطورية.

لم يكن الحزب، بعيد سنوات التأسيس، يمثل ثقلاً يذكر في الحياة السياسية للمغرب، ثم إن خلاف المؤسس عبد الكريم الخطيب مع الملك الحسن الثاني كان قد أدى إلى مزيد من التضييق عليه، وعلى حزبه، فكان القرار بدخول «الشرنقة» والابتعاد عن الساحة السياسية بانتظار ظروف ملائمة لظهور «اليرقة» ثم «الدودة» فـ«الفراشة».

في النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي كانت ثمة قناعة قد رسخت عند الكثيرين أن عهد الملك الحسن يعيش شهوره الأخيرة، ومعها راحت تتكرس الرؤية لدى الحزب بوجوب تعميق «النهج الإسلامي»، حتى ليمكن القول إن النظرة لهذا الأخير لم تتكرس كحزب إسلامي إلا في العام ١٩٩٦ فصاعداً، ليدخل الانتخابات النيابية في العام الذي يليه حاصداً أربعة عشر مقعداً، ثم راح خطاب الحزب يتلون باتجاه مناغاة هموم الشارع وقضاياه المصيرية أملاً في مضاعفة العدد بعد خمس سنوات، الأمر الذي تحقق في انتخابات العام ٢٠٠٢ التي حصل فيها على ٤٢ مقعداً، وعلى الرغم من أنه حل ثالثاً في تراتبية القوى الفائزة إلا أنه أقصي عن الحكومة، فكان القرار بأن يمم الحزب وجهه شطر المعارضة الذي أصبح الطرف الأقوى فيها، لكن ثمة قراراً، كما يبدو، كان قد اتخذ في الدائرة الضيقة لصنع القرار داخل الحزب، وهو يقضي بوجوب خلط الأوراق على الساحة السياسية، مسجلاً بذلك استنساخاً لتجارب «أشقائه» في مصر وسورية، ومندفعاً باتجاه ممارسة العنف أقله في الشبهة التي أحاطت بدوره في أحداث الأزهر البيضاء الإرهابية في أيار من العام ٢٠٠٣، وإن كان أصدر في اليوم التالي للحدث بياناً يدين فيه تلك الأحداث وينفي مسؤوليته عنها.

كانت التطورات المتسارعة التي حملها مطلع العقد الثاني من هذا القرن، والتي حملت في بطونها تحالفاً أميركياً إخوانياً، عمدت من خلاله إدارة الرئيس الأسبق باراك أوباما إلى إعطاء توكيل للمركز التركي بإدارة الأفرع المتناثرة على امتداد المنطقة العربية، ومع هبوب رياح «الربيع العربي» بدا أن الأفرع على موعد مع «بلدوزرات» سوف تشق طرقاتها وصولاً إلى العواصم، ولأن الرباط كانت تدرك بأن لا قرار بزعزعة استقرار المغرب، فقد اختارت الانحناء أمام العاصفة ريثما تمر بسلام، وعندما حدثت احتجاجات ٢٠ شباط ٢٠١١ المطالبة بـ«إسقاط الفساد والاستبداد» لكن تحت سقف النظام الملكي، سارع النظام إلى إقرار دستور جديد ولد من رحم تلك المطالب، وجاء في بعض بنوده خادماً لتوجهات حزب «العدالة والتنمية»، ولربما كان ذلك هو كلمة السر في النتائج التي أفضت إليها انتخابات العام ٢٠١١ التي حصل فيها الحزب على ١٠٧ مقاعد مكرساً نفسه كصاحب أكبر تمثيل نيابي ورافعاً بزعيمه عبد الإله بنكيران إلى تشكيل حكومة الإخوان الأولى في تاريخ البلاد، وفي العام ٢٠١٦ استطاع الحزب زيادة تلك النسبة بحصوله على ١٢٥ مقعداً، وما يلفت الانتباه هنا أن التقدم الأخير كان قد حصل برغم الحدث المصري في ٣ تموز ٢٠١٣ الذي سجل سقوط أول قلعة جرى الرهان على استمرارها برغم «الطلاق البائن» الحاصل ما بين الإخوان والأميركيين ما بعد مقتل السفير الأميركي في بنغازي في ١١ أيلول ٢٠١٢ على أيدي جماعات متنمية للفرع الإخواني في ليبيا، وأيضاً برغم التعثر الحاصل في سورية التي بقيت مستعصية، واستعصاؤها كان من الموكّد أنه سيفضي إلى ذعاءيات تشبه تساقط الأحجار التي تستند فيها واحدة إلى الأخرى.

هذا يمكن القول إن قراءة الرباط كانت تستند إلى رؤية تقول بأن من المفيد الاستثمار في هذا «النهوض» للإسلام السياسي في مواجهة يسار مغربي متجذر، وهو كان يمثل على الدوام خطراً أكبر، بما لا يقاس، على النظام مما تمثله تنظيمات الأول مجتمعة.

مساء ٩ أيلول الجاري أعلن وزير الداخلية المغربي نتائج الانتخابات التي كانت قد جرت في اليوم السابق لهذا اليوم الأخير، و٩٧ مقعداً من أصل ٣٩٥ تلاه حزب «الأصالة والمعاصرة» بـ٨٢ مقعداً، ثم حزب الاستقلال بـ٧٨ مقعداً، فيما توارى حزب «العدالة والتنمية» وراء ١٢ مقعداً في هزيمة ساحقة لم يحقق فيها نسبة أكثر من ١٠ بالمئة مما حققه في انتخابات العام ٢٠١٦.

من الصعب هنا الركون إلى تفسيرات أشارت، في سياق تبرير تلك الهزيمة، إلى وجود مشاكل تنظيمية داخل الحزب أدت إلى تأثر قاعدته الانتخابية، وإلى مصادفة الحكومة التي يرأسها على قانون «تقنين القنب الهندي»، بل ولا إلى سير الحزب في مسار التطبيع مع إسرائيل، على الرغم من أن الفعل الأخير كان قد أفقده المصداقية بعد شرائح لا بأس بها قياساً لمواقفه المعلنة في السابق والتي كان يعبّر فيها عن رفضه لهكذا مسار، نقول من الصعب الركون إلى تلك التفسيرات فحسب، لتبرير ما جرى، على الرغم من أنها ساعدت في تشكل المشهد المرتسم يوم ٩ أيلول الجاري، لكن محور الحركة الناظم لتصاعد، وهبوط، القوى في تلك الانتخابات كان «القصر» الذي يبسط بسنينات هذا الأخير، ففي نظام، كالنظام المغربي، يملك من أدوات القوة الداخلية، وكذا أدوات الإسناد الخارجي اللامحدودة خصوصاً ما بعد التماهي الحاصل مؤخراً مع تل أبيب، ما يكفي لإدارة قواعد اللعبة بشكل يتيح له ترجيح كفة تيار على آخر، لا يمكن إغفال «المؤثرات» التي تفضي في النهاية إلى قلب النتائج رأساً على عقب.

نحن هنا لا نسوق للبيانات التي أصدرها حزب «العدالة والتنمية» التي اتهمت «الكل» باستعمال المال السياسي للتأثير في النتائج، وهذا فيما لو حصل مع ترجيح حصوله، فإنه سيكون قد حصل أيضاً في انتخابات العام ٢٠١١ التي ضاعفت تمثيل الحزب لثلاث مرات عن آخر انتخابات، وحصل أيضاً في انتخابات العام ٢٠١٦ التي كرست سيادة الحزب بزيادة تمثيله، وإذا ما كانت المقاييس كذلك فإن خيار «القصر» مضى إذاً في اختيار البيرالية الملازمة لقيادة مرحلة تقارب أكبر مع كل من واشنطن وتل أبيب.

مباحثات سورية باكستانية لتعزيز التعاون بين البلدين

بحث وزير الداخلية الباكستاني شيخ رشيد أحمد مع القائم بأعمال السفارة السورية في إسلام أباد، السفير مازن عبيد، أمس، سبل تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين الصديقين سورية وباكستان في مختلف المجالات، وفق ما ذكرت وكالة «سانا».

ونوه أحمد بجهود العاملين في وزارة الداخلية والأجهزة الأخرى من أجل المحافظة على الأمن والأمان في ربوع سورية، مؤكداً عمق العلاقات السورية الباكستانية التي تشهد تطوراً ملحوظاً، ومشيراً إلى ضرورة تعزيز التعاون الثنائي بين الجانبين.

من جانبه قدم عبيد عرضاً حول الخبرات والكفاءات العالية لدى وزارة الداخلية والتي تمكنت من تحقيق إنجازات كبيرة في مواجهة الإرهاب، معبراً عن التقدير لنمو مسار العلاقات السورية الباكستانية التي تشهد تطوراً في كل المجالات بما يتلاءم مع تطلعات الشعبين السوري والباكستاني.

وكالات

الاحتلال الأميركي يخطف اثنين في الحسكة.. ويواصل سرقة النفط

ميليشا «قسد» ساندت عملية انزال نفذتها حوامة أميركية وخطفت خلالها مدنيين شمال مدينة الحسكة (عن الانترنت)

نفذت قوات الاحتلال الأميركي، أمس، إنزالاً جوياً على أطراف مدينة الحسكة اختطفت على إثره مدنيين اثنين، بالتزامن مع إخراجها رتلاً جديداً من الصهاريج المحملة بالنفط المسروق من الجزيرة السورية عبر معابر غير شرعية بريف الحسكة إلى الأراضي العراقية.

وفي التفاصيل، فقد ذكرت مصادر محلية، حسبما ذكرت وكالة «سانا»، أن طائرة حوامة تابعة للاحتلال الأميركي نفذت إنزالاً جوياً بمساندة مجموعة من مسلحي ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» الانفصالية على أطراف مدينة الحسكة الشمالية.

وأكدت المصادر، أن جنود الاحتلال الأميركي ومسلحي «قسد» داهموا منازل في المنطقة واختطفوا مدنيين اثنين وقاتلوهما إلى جهة مجهولة.

وبالتزامن مع الإنزال واختطاف المدنيين، ذكرت مصادر محلية من ريف اليعربية بريف الحسكة الشمالي الشرقي، أن رتلاً مؤلفاً من ٧٠ آلية بينها صهاريج محملة بالنفط المسروق من الجزيرة السورية وناقلات على متنها عدة مدافع وسيارات عسكرية وعدد من السيارات العسكرية «همر» «مخيم الهوى» الذي تسيطر عليه ميليشيات «قسد» بريف الحسكة، حسبما ذكرت مصادر إعلامية معارضة التي ذكرت أن المخيم شهد حريمة قذ جديدة، حيث تم العثور على جثة تعود لامجنة من الجنسية العراقية ضمن القسم الأول، جرى قتلها بطلق نار من مسلحين مجهولين.

وفي مدينة الرقة، فقدت امرأة حياتها برصاص مجهول المصدر، بحي رميلة، إثر مشاجرة عشائرية حدثت في الحي أطلق خلالها أعيرة نارية من أسلحة خفيفة، حسبما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة.

وبين أحد أقرباء المرأة، أن غالبا علي، أصيبت برصاص طائش وهي على فراشها على سطح المنزل في الحي الواقع على أطراف المدينة الشمالية الشرقية.

وفي سياق متصل، يعيش السكان في ريف دير الزور الشرقي على وقع تهديدات مستمرة، من الأهالي، وذلك بعد أيام قليلة من بدء تنفيذ بنود التسوية في حي «درعا البلد».

وأوضحت المصادر في تصريحها لـ«الوطن»، أنه جرى أمس استكمال عملية التسويات وتسليم السلاح في البادودة، في حين تتواصل عملية التفتيش عن السلاح استكمالاً لبنود التسوية، معربة عن اعتقادها أن تنفيذ بنود التسوية في البلدة سيتنهي في وقت لاحق من يوم أمس.

وذكرت، أن وحدات من الجيش انتشرت في نقاط داخل مزارع قرى وبلدات البادودة وطفس والمزيريب، في حين تابع عناصر الهندسة في الجيش عمليات تمشيط الأراضي الزراعية في محيط البادودة باتجاه طفس ومزيريب لرفع المفخخات والأسلحة والذخائر حفاظاً على حياة المدنيين وعثرت على عدد من البنادق وكمية من الذخائر.

وتحدثت مصادر محلية في البادودة، عن أن قوات الجيش أمس محافظة درعا مروان شربك، وتم خلال اللقاء الحديث بشأن مسألة إعادة الخدمات إلى الحي، علما أن المحافظة باشرت منذ أيام العمل على ذلك.

وسبق أن قام محافظ درعا، برفقة معظم مديري دوائر الخدمات السبت الماضي بزيارة إلى «درعا البلد» وأجرى لقاء مع ممثلين عن الأهالي تم خلاله الاستماع إلى احتياجاتهم من خدمات عامة كالمياه والكهرباء والاتصالات وغيرها.

كما جرى خلال الزيارة تقييم وضع البنية التحتية من أجل إعادة تأهيلها وإعادة الخدمات للحي، بالتزامن مع دخول الآليات ومعدات الخدمات الفنية والبلدية، حيث باشرت دوائر الخدمات في اليوم نفسه العمل على إعادة الخدمات وإزالة الركام من الطرقات وتنظيف الحي.

وتم خلال نهاية الأسبوع الماضي إعادة مخبزي «البلد» و«تشرين» الاحتياطيين للعمل بكامل طاقتهما الإنتاجية، في حين عادت المدارس للعمل وكل النازحين من «درعا البلد» عادوا إلى منازلهم.

«الحربي» دمّر مواقع لدواعش البادية.. وواصل غاراته على إرهابيي «خفض التصعيد»

الجيش مستعدٌ لتطهير ريف إدلب الجنوبي وحماة الغربي من الإرهاب

| حلب - خالد زنكلو
حماة- محمد أحمد خبازي
دمشق- الوطن- وكالات

أنهى الجيش العربي السوري استعداداته لشن عملية عسكرية محتملة في ريف إدلب الجنوبي وريف حماة الغربي لطرد الإرهابيين المدعومين من النظام التركي، في حال اتخذت قيادته العسكرية قرار الحسم لاستعادة المنطقة المحتلة بعد تهرب النظام التركي من استحقاقات اتفاقياته مع موسكو بفصل الإرهابيين عما يسمون «المعتدلين» وإعادة تشغيل طريق عام حلب - اللاذقية، المعروفة بطريق «M4»، بموجب اتفاقيتي «موسكو» عام ٢٠٢٠ و«سوتشي» عام ٢٠١٨.

وقفت مراقبون لـ«الوطن» إلى أن موسكو استنفدت مساعيها لدى أنقرة لتطبيق بنود الاتفاقيات الثنائية بين الجانبين الخاصة بمنطقة «خفض التصعيد» ومناطق أخرى محتلة من سورية ياعطائها مهلة تلو الأخرى من دون أن تلتزم الثانية بتعهداتها التي قطعتها على الرغم من مرور فترات طويلة على دخول الاتفاقيات حيز التنفيذ.

ووجهت موسكو خلال الأسبوع الجاري رسائل نارية عبر سلاح الجو الروسي باستهداف مواقع وتحصينات الإرهابيين في مناطق متفرقة من إدلب وعفرين والباب، في المناطق التي يحتلها النظام التركي شمال وشمال شرق حلب، كنوع من الضغوط لممارسة عليه وعلى أمل استجابته لتنفيذ الاتفاقيات من دون جدوى، حسب قول المراقبين.

ووفق مصدر ميداني تحدث لـ«الوطن»، فقد دك الجيش أمس بمدفعيته وصواريخه، مواقع للإرهابيين في الفاعرة والمنصورة والعكاري وقلبين بسهل الغاب الشمالي الغربي، وقلت إلى أن الطيران الحربي الروسي، واصل غاراته على مواقع للإرهابيين، في عدة محاور بريف إدلب الجنوبي.

وأوضح المصدر، أن الجيش دك بمدفعيته نقاطاً للإرهابيين في الفطيرة وسفوهن وكنصفرة بريف إدلب الجنوبي أيضاً.

ولفت إلى أن استهداف الجيش لمواقع الإرهابيين وتقاطعهم، كان رداً على خروقاتهم لاتفاق وقف إطلاق النار، بمنطقة «خفض التصعيد»، في قطاعي حماة وإدلب، مشيراً إلى أن هؤلاء الإرهابيين اعتدوا بقذائف صاروخية على نقاط عسكرية في محور الحاكورة والعمقية بسهل الغاب الشمالي الغربي.

وفي محافظة حلب، شنت الطائرات الحربية الروسية ليلوم الثالث على التوالي، غارات على مواقع الإرهابيين المنتشرين على أطراف منطقة دارة عزة بريف المحافظة الغربي الواقعة ضمن منطقة «خفض التصعيد»، من دون معلومات عن خسائر بشرية، وفق ما ذكرت مصادر إعلامية معارضة.

وأما في البادية الشرقية، فقد بيّن مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن الطيران الحربي السوري والروسي، شن غارات مكثفة على مواقع وتحصينات لتنظيم داعش الإرهابي هناك، وتحديداً ما بين ريف حمص ودير الزور والرقة، وأكد أن الغارات حققت أهدافها بتدمير مواقع الدواعش بعمق البادية، في حين تابعت الوحدات المشتركة من الجيش والقوات الرديفة، عمليات التمشيط لتطهير البادية من خلايا داعش، وذلك في بادية السخنة وطريق تدمر وشرق دير الزور.

بموازاة ذلك، تحدثت وكالة «هاوار» الكردية عن تعرض قرية أم عدسة شمال غرب مدينة منبج بريف حلب الشمالي منذ ليل الاثنين إلى يوم أمس للقصف العنيف من قوات الاحتلال التركي، موضحة أن القرية الآهلة بالسكان تعرضت للقصف بواسطة ٥٠ قذيفة هاون ومدفعية و١٢ قذيفة دبابة، ما أدى إلى حدوث أضرار مادية بمنازل المدنيين.

في المقابل انفجرت عبوة ناسفة بأحدى سيارات مرتزقة الاحتلال التركي في بلدة راجو بمنطقة عفرين المحتلة بريف حلب الشمالي، ما أسفر عن مقتل أحد مترتزقي ميليشيا «فرقة الحمزة»، وإرهابيين اثنين من مرافقيه ووقوع أضرار كبيرة بمكان الانفجار، وفق ما نقلت وكالة «سانا» عن مصادر محلية، لفتت إلى أن مجموعات من قوات الاحتلال التركي ومرتزقته انتشرت في المكان وطوقت محيط الانفجار.

على خطا «درعا البلد» والبادودة.. تنفيذ اتفاق التسوية في مزيريب يبدأ اليوم

انتشار الجيش في المزارع المحيطة بالبادودة وطفس والمزيريب في ريف درعا (سانا)

| الوطن

كشفت مصادر وثيقة الاطلاع في درعا لـ«الوطن»، أمس، أن ما تسمى «اللجان المركزية» ووجهاء بلدة مزيريب بريف درعا الغربي، وافقوا على بنود التسوية التي طرحتها الدولة لإعادة الأمن والاستقرار إلى جميع أرجاء المحافظة وفرض كامل سيادتها فيها، على أن يبدأ التنفيذ اعتبار من اليوم.

وقالت المصادر: «حصل اتفاق في مزيريب الواقعة على بعد ٢٠ كم غرب مدينة درعا، ويتضمن تنفيذ بنود التسوية التي طرحتها الدولة».

وأكدت، أن بنود التسوية التي وافقت عليها «اللجان المركزية» ووجهاء بلدة مزيريب هي ذاتها التي يجري تنفيذها في «درعا البلد» وبلدة البادودة شمال غرب درعا، وتتضمن جمع كل السلاح الموجود لدى المسلحين وتسوية أوضاع المسلحين والمطلوبين الراغبين وخروج الرافضين وتسليم مترتعي «المسلحين» سلاحهم الخفيف والمتوسط والثقيل ودخول الجيش العربي السوري إلى المناطق كافة التي ينتشر فيها «مسلحون» والتفتيش عن السلاح والذخيرة وعودة مؤسسات الدولة إلى كل المناطق ورفع علم الجمهورية العربية السورية فيها.

وأضافت: «الاتفاق تم وسيتم البدء بتنفيذه غداً صباحاً، حيث سيدخل الجيش العربي السوري وسيتم افتتاح مراكز لتسوية الأوضاع وتسليم السلاح للجيش والتفتيش عنه وغيرها من البنود التي تتضمنها التفاهمات».

وبدأ أول من أمس تنفيذ بنود التسوية التي طرحتها الدولة في البادودة بدخول وحدات من الجيش والجهات المختصة إليها وانتشارها فيها، وفتح مركز لتسوية الأوضاع شهد إقبالاً جريمة قذ جديدة، حيث تم العثور على جثة تعود لامجنة من الجنسية العراقية ضمن القسم الأول، جرى قتلها بطلق نار من مسلحين مجهولين.

وفي مدينة الرقة، فقدت امرأة حياتها برصاص مجهول المصدر، بحي رميلة، إثر مشاجرة عشائرية حدثت في الحي أطلق خلالها أعيرة نارية من أسلحة خفيفة، حسبما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة.

وبين أحد أقرباء المرأة، أن غالبا علي، أصيبت برصاص طائش وهي على فراشها على سطح المنزل في الحي الواقع على أطراف المدينة الشمالية الشرقية.

وفي سياق متصل، يعيش السكان في ريف دير الزور الشرقي على وقع تهديدات مستمرة،

قمة سورية - روسية في موسكو طغى عليها الود وحفاوة الاستقبال استهلت باجتماع ثنائي مطول وانضم إليه وزيرا الخارجية المقداد والدفاع شويغو

الرئيس الأسد: مصمّمون على السير بالتوازي في تحرير الأراضي وفي الحوار السياسي

الرئيس بوتين: الناس يثقون بكم ويربطون اسمكم بإعادة الحياة الطبيعية إلى سورية

المباحثات ركّزت على التعاون في مكافحة الإرهاب واستكمال تحرير الأراضي والشق الاقتصادي

| الوطن - وكالات

وسط أجواء طغى عليها الود وحفاوة الاستقبال، عقدت في موسكو قمة سورية روسية بين الرئيسين بشار الأسد وفلاديمير بوتين، تركزت المباحثات خلالها على التعاون المشترك بين البلدين في عملية مكافحة الإرهاب واستكمال تحرير الأراضي السورية التي ما زالت تخضع لسيطرة الإرهابيين، إضافة إلى ملفات التعاون الثنائي القائم بين البلدين والإجراءات المتخذة لتوسيعه وتطويره تحقيقاً للمصالح المشتركة.

القمة التي استهلت باجتماع ثنائي مطول بين الرئيسين انضم إليه لاحقاً وزير الخارجية والمغتربين، فيصل المقداد، ووزير الدفاع الروسي، سيرغي شويغو، وبحثت التعاون المشترك بين جيشي البلدين في عملية مكافحة الإرهاب واستكمال تحرير الأراضي التي ما زالت تخضع لسيطرة التنظيمات الإرهابية، وفق ما ذكرت وكالة «سانا».

كما تم التباحث بشأن الخطوات المتخذة على المسار السياسي، حيث أكد الجانبان أهمية استكمال العمل في هذا المسار من أجل التوصل إلى توافقات بين السوريين ومن دون أي تدخل خارجي، وتطرقت المباحثات أيضاً إلى مجالات التعاون الاقتصادي بين البلدين.

وناقش الرئيسان الأسد وبوتين آخر مستجدات الأوضاع على الساحتين الإقليمية والدولية.

وبدت حفاوة الاستقبال التي حظي بها الرئيس الأسد من نظيره الروسي واضحة في شريط فيديو نشرته رئاسة الجمهورية العربية السورية في صفحتها على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، وكذلك نشرته وسائل إعلام روسية.

وفي مستهل القمة الثنائية، قال الرئيس الأسد: «أنا سعيد أن نلتقي اليوم في موسكو وقد مضى على العملية العسكرية لمكافحة الإرهاب الآن نحو سبع سنوات حقق خلالها الجيش العربي السوري والروسي إنجازات كبيرة ليس فقط من خلال تحرير الأراضي أو من خلال إعادة اللاجئين إلى مدنهم وقراهم، وإنما أيضاً من خلال حماية مواطنين أبرياء كثر في هذا العالم لأن الإرهاب لا يعرف حدوداً سياسية ولا يقف عند الحدود السياسية».

وأضاف: «طبعاً إضافة إلى النتائج المهمة في تحرير الأراضي وتراجع الإرهابيين كان إطلاق العملية السياسية سواء في سوتشي أو في آستانا أو في جنيف مؤخراً، وقد مضى على هذه العملية الآن نحو سنتين تقريباً ولكن كما تعلمون هناك عوائق لأن هناك دولاً تدعم الإرهابيين وليس لها مصلحة في أن تستمر هذه العملية بالاتجاه الذي يحقق الاستقرار في سورية، وقامت بعض الدول بفرض حصار على الشعب السوري، حصار نصفه بأنه غير إنساني، غير أخلاقي وغير قانوني، مع ذلك نحن مصممون في سورية كحكومة وكمؤسسات دولة على السير بالتوازي في عملية تحرير الأراضي وفي عملية الحوار السياسي».

وتابع: «الزيارة اليوم هي فرصة مهمة للتفاتي في هاتين النقطتين إضافة إلى العلاقات الثنائية التي سيتابعها فريقنا من المختصين في الحكومتين بالتوازي مع اجتماعنا هذا».

وقال الرئيس الأسد: «أريد أن أستغل هذا اللقاء لكي أوجه الشكر للدولة الروسية وللشعب الروسي على المساعدات الإنسانية التي قدمت للشعب السوري، سواء فيما يتعلق بجائحة «كورونا» مؤخراً أو فيما يتعلق بتأمين كل المستلزمات الأساسية التي يتطلبها المواطن السوري في حياته اليومية، وأريد أن أتوجه بالشكر لكم وللمؤسسة السياسية الروسية وخاصة وزارة الخارجية للجهود التي قاموا بها في المحافل الدولية للدفاع عن القانون الدولي الذي ينص في بداية على سيادة الدول وحق الشعوب في تقرير مستقبلها ومصيرها، والتي تمكنت بفاعلية وبقوة من منع استثمار عملية مكافحة الإرهاب في العالم لأهداف سياسية تخدم أجندات بعض الدول».

بدوره قال الرئيس بوتين: فخامة الرئيس المحترم يسعدني أن أرحب بكم في موسكو مجدداً، وأود أن أهنئكم بمناسبة عيد ميلادكم، كما أهنئكم بفوزكم المستحق بنتيجة ممتازة في الانتخابات الرئاسية، هذه النتائج تثبت أن الناس يثقون بكم، وبالرغم من الصعوبات والمآسي التي مرت بها سورية في الفترة السابقة، فإن الناس يربطون اسمكم بإعادة الحياة الطبيعية إلى سورية والتي تعملون كثيراً من أجل تحقيقها، بما في ذلك ترتيب سير الحوار بينكم وبين الخصوم السياسيين ونتمنى أن تستمر هذه العملية، فإن تحقيق هذا النوع من التضافر بين جميع القوى السياسية في سورية سوف يمكننا من التحرك قدماً من أجل تحقيق مستقبل أفضل للسوريين».

وأضاف: إنه «يفضل جهودنا المشتركة تم تحرير الجزء الأكبر من الأراضي السورية، رغم كل الصعوبات والمآسي ويفضل هذه الجهود تسيطر الحكومة السورية على أكثر من ٩٠ بالمئة من الأراضي».

وأكد الرئيس بوتين، أن المشكلة تتمثل في أن قوات مسلحة أجنبية توجد على الأراضي السورية دون موافقة الأمم المتحدة ودون إذن منكم وهذا يتناقض بوضوح مع القانون الدولي ولا يسمح لكم بنقل أقصى الجهود لتسير على طريق إعادة بناء البلاد بالوتائر التي كانت ممكنة في حال سيطرة الحكومة الشرعية على جميع الأراضي.

وقال: للأسف لا تزال هناك بؤر للإرهابيين الذين لا يقتصرون على السيطرة على منطقة ما بل يواصلون أيضاً إرهاب السكان المدنيين.

وأوضح الرئيس بوتين، أنه رغم ذلك يعود اللاجئون إلى المناطق المحررة بصورة نشطة، ورأيت عندما كنت في ضفاكم بدعوة منكم، كيف يقوم الناس بفعالية بإعادة إعمار منازلهم ويعملون بنشاط كي يعودوا إلى الحياة الطبيعية بالمعنى الكامل لهذه الكلمة، وإن جهودنا المشتركة تعود بنتيجة أيضاً.

وأضاف: لأنني أتكلم الآن عن مجرد المساعدة الإنسانية من روسيا إلى الشعب السوري بل أتكلم أيضاً عن تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية حيث ازداد حجم التبادل التجاري خلال النصف الأول من الستة ثلاث مرات ونصف المرة، ونحن نعمل معاً على حل القضية الرئيسية التي تواجهها البشرية بأسرها حالياً وأقصد بذلك مكافحة جائحة كورونا حيث وصلت إلى سورية الإرساليات الأولى من لقاحي «سبوتنيك ڤي» و«سبوتنيك لايت»، وآمل في أن تتم بالجهود المشتركة مساعدة الشعب السوري للنهوض عبر المساعدة في إحياء الاقتصاد والوضع الاجتماعي ومجال الصحة بالدرجة الأولى.

وحسب مصادر مطلعة في العاصمة الروسية موسكو، يعكس انضمام وزير الدفاع الروسي إلى المحادثات تمسك القيادة الروسية إلى جانب دمشق في مسألة استكمال تحرير الأراضي، حيث تعتبر القيادة الروسية أن استكمال تحرير الأراضي قضية لا يمكن التراجع عنها. وتشير المصادر إلى أن انضمام وزير الدفاع الروسي إلى الاجتماع المغلق يعني أن الأولوية لموسكو هي للتحرير ولاسيما أن الرئيس الأسد في المقابل هو القائد العام للجيش والقوات المسلحة.

وتأتي القمة بين الرئيسين الأسد وبوتين، بعد أيام قليلة على بدء تنفيذ التسوية التي طرحتها الدولة السورية في حي «درعا البلد» ثم بلدة البادودة بريف درعا الشمالي الغربي، حيث انتشر الجيش العربي السوري في الحي والبلد وأعاد الأمن والاستقرار إليهما، وتم رفع علم الجمهورية العربية السورية فيهما في حين عاد كل النازحين إلى منازلهم في «درعا البلد»، على حين تواصل دوائر الخدمات في المحافظة، إزالة السواتر الترابية وفتح الطرقات وإعادة الخدمات للحي.

كما تأتي القمة بالتزامن مع تكثيف وتوسيع سلاح الجو الروسي مؤخراً دائرة استهدافه التي رسمها للنيل من التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة الموالية للنظام التركي في منطقة «خفض التصعيد» بإدلب والأرياف المجاورة لها، في رسائل استياء واضحة تستهجن وتستنكر تصرفات النظام التركي الذي باتت تستهويه سياسة تجاهل التفاهمات مع الجانب الروسي فيما يتعلق بإدلب التي يسيطر على جزء كبير منها تنظيم «جبهة النصرة» المدرج على اللوائح الدولية للإرهاب. وبحسب المصادر السابقة فإن التعاون الاقتصادي بين البلدين كان حاضراً على جدول أعمال القمة السورية الروسية، حيث يحدث الرئيسان هذا التعاون بما يساهم في تعافي الاقتصاد السوري وإسعاد الشعب السوري على تجاوز آثار الحصار المفروض عليه ويسرّع من عملية عودة اللاجئين السوريين.

وناقش الجانبان التفاهمات التي توصلت إليها اللجنة المشتركة السورية الروسية لاسيما في مجال توريد القمح الروسي إلى سورية وإعادة تأهيل عدد من المحطات الكهربائية والعمل على إقامة مشاريع مائية، والتعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات.

القمة السورية الروسية تطرقت لمسار أستانا ولجنة مناقشة الدستور ولكن كان التركيز على الشق الاقتصادي وتحرير باقي الأراضي السورية، إذ لم تعد مسألة لجنة مناقشة الدستور تحمل أي أهمية بالنسبة للقيادة الروسية خصوصاً بعد انتخابات الرئاسية السورية وما حملته من دلالات سياسية وإعلامية عبر عنها الرئيس بوتين للرئيس الأسد عندما هنأه بفوزه «المستحَق» في الانتخابات الرئاسية.

وسبق أن قام الرئيس الأسد بزيارة عمل إلى العاصمة الروسية في ٢١ تشرين الأول ٢٠١٥ وأجرى خلالها محادثات مع الرئيس بوتين، حيث ناقش الرئيسان خلال اجتماعهما الحملة العسكرية المشتركة على تنظيم داعش الإرهابي في سورية، وفق ما قاله المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف حينها.

وفي السابع من كانون الثاني ٢٠٢٠ قام الرئيس الروسي بزيارة إلى دمشق وأجرى محادثات مع الرئيس الأسد، وتلقت حينها وكالات أنباء روسية عن بيسكوف قوله: «خلال محادثاته مع الرئيس الأسد، ثقت الرئيس بوتين إلى أنه اليوم، يمكن القول بثقة إنه تم اجتياز طريق طويل نحو إعادة ترسيخ الدولة السورية ووحدة أراضيها».

جرى خلاله تقييم عميق لصيغ ومشاريع التعاون الاقتصادي بين البلدين

اجتماع لتتبع أعمال اللجنة الحكومية السورية - الروسية المشتركة في موسكو

بالتوازي مع القمة بين الرئيسين بشار الأسد وفلاديمير بوتين، عقد اجتماع تتبع لأعمال اللجنة الحكومية السورية الروسية المشتركة برئاسة وزير شؤون رئاسة الجمهورية رئيس اللجنة عن الجانب السوري، منصور عزام، ونائب رئيس مجلس الوزراء رئيس اللجنة عن الجانب الروسي يوري بوريسوف.

وحسب وكالة «سانا»، تم خلال الاجتماع إجراء تقييم عميق لصيغ ومشاريع التعاون الاقتصادي بين البلدين الصديقين، وكذلك مناقشة عدد من الاتفاقات والمشاريع المشتركة في مجالات الزراعة والصناعة والطاقة والمياه وتكنولوجيا المعلومات إلى جانب الإجراءات المتخذة بهدف تسهيل وتعزيز التبادل التجاري بين البلدين مع التأكيد على الدور المحوري لقطاع الأعمال في البلدين في هذا المجال.

كما تناولت المحادثات واقع وآفاق توفير البيئة المناسبة لتشجيع الاستثمارات المشتركة في المشاريع التي تحقق قيماً مضافة تصب في مصلحة البلدين والشعبين الصديقين والتحضيرات الجارية لعقد الدورة الثالثة عشرة للجنة الحكومية المشتركة، حيث عبر الجانبان عن ارتياحهما للجهود المبذولة في سياق تطوير العلاقات الاقتصادية.

حضر الاجتماع من الجانب السوري وزير المالية والأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء والسفير السوري في موسكو ومن الجانب الروسي نائب وزير الخارجية ونائب وزير المالية وعدد من المسؤولين المعنيين بمتابعة ملف التعاون الاقتصادي المشترك.

وكالات

قولاً واحداً

منذر عيد

روسيا وأميركا والدروب السورية

كثيراً ما يُشاهد الأميركي والروسي يسيران جنباً إلى جنب على دروب عدة في جغرافيا الأحداث السورية، وعلى الرغم من أن تلك الصور التي تشارك المواقف لا تعني بالضرورة صداقة حقيقية، إلا أنها تؤكد في جزئية ما تفاهمات ما بين الطرفين بخصوص الهدف الذي يسيران باتجاهه، وتشي بتفهم أميركي أكثر موضوعية وعقلانية إزاء النظرة والقراءة الروسية للأحداث في سورية.

يبدو بأن الولايات المتحدة الأميركية وجدت ضالتها في مسألة إيصال الغاز المصري إلى لبنان عبر سورية، لإحداث «تكويعة» في الملف السوري، وتراجع يكون مقبولاً لدى منتقدي أداء إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن وخصومها في الداخل الأميركي، حيث اتخذت من إمداد لبنان بالغاز سلم نجاة للنزول من أعلى الشج